جامعــة حـلـب
كلـيـة الاقتـصـاد
قسـم المحاسـبـة

المناهج المعاصرة لإدارة الربح المحاسبي وتأثيرها على القيم العادلة للاستثمارات الـمالية

(دراسة ميدانية)

﴿ أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة ﴾

إعـداد
عبد الستار جاسر الظاهر

2010 م

جامعـة حلب
كلـيةالاقتصاد
قسـم المحاسبة

المناهج المعاصرة لإدارة الربح المحاسبي وتأثيرها على القيم العادلة للاستثمارات الـمالية

(دراسة ميدانية)

﴿ أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة ﴾

إعداد
عبد الستار جاسر الظاهر

بإشراف

الدكتور محمود إبراهيم
أستــاذ في قسـم المحاســبة
كليـة الاقتصاد - جامـعة حلــب

2010 م

جامعـــة حــلب
كلـية الاقتـصاد
قسـم المحاسـبة

المناهج المعاصرة لإدارة الربح المحاسبي وتأثيرها على القيم العادلة للاستثمارات الـمالية

(دراسة ميدانية)

﴿أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة﴾

إعداد
عبد الستار جاسر الظاهر

باشراف

الدكتور محمود إبراهيم
أستـــاذ في قسـم المحـاسـبة
كليـة الاقتصاد-جامـعة حلـب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

كلية الاقتصاد - جامعة حلب

2010 م

شـــهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الأطروحة هو نتيجة بحث علمي قام به المرشح **عبد الستار الظاهر** بإشراف **الدكتور محمود إبراهيم** الأستاذ في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد جامعة حلب، وأن أية مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثقة في نص الأطروحة.

المرشح	المشرف
عبد الستار الظاهر	الأستاذ الدكتور: محمود إبراهيم

تصــريح

أصرح بأن هذا البحث :

" المناهج المعاصرة لإدارة الربح المحاسبي وتأثيرها على القيم العادلة للاستثمارات الـمالية "

(دراسة ميدانية)

لم يسبق أن قُبل للحصول على أية شهادة ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى .

المرشح

عبد الستار الظاهر

لجنة المناقشة و الحكم

الأستاذ الدكتور محمود إبراهيم - جامعة حلب- رئيساً

الأستاذ الدكتور سهيل الشيخ- جامعة حلب- عضواً

السيد الدكتور باسل الأسعد - جامعة دمشق - عضواً

السيد الدكتور محمد الرحاحلة - جامعة آل البيت - الأردن- عضواً

السيد الدكتور مروان خياطة - جامعة حلب- عضواً

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 7 / 10 /2010 وأجيزت.

لجنة المناقشة والحكم

الدكتور مروان خياطة	**الدكتور باسل الأسعد**	**الدكتور محمد الرحاحلة**
عضـواً	**عضـواً**	**عضـواً**

الأستاذ الدكتور سهيل الشيخ	**الأستاذ الدكتور محمود إبراهيم**
عضـواً	**رئيس اللجنة**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ولقد وصلنا لهم القول لعلهم يتذكرون ﴾

صدق الله العظيم

سورة القصص آية (51) .

جامعة حلب

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

تحية طيبة وبعد . . .

تمثل هذه الاستمارة جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة **بعنوان:**

"المناهج المعاصرة لإدارة الربح المحاسبي وتأثيرها على القيم العادلة للاستثمارات المالية"

حظي موضوع إدارة الأرباح باهتمام بالغ في الأسواق المالية ،خاصة بعد الانخفاضات الحادة في أسعار الاستثمارات المالية وما تلاه من حالات إفلاس وانهيار للعديد من الشركات العالمية العملاقة ، نتيجة قيام إدارات هذه الشركات وبالتواطؤ مع شركات التدقيق والمراجعة العالمية بممارسة أساليب وسياسات محاسبية مشروعة وغير مشروعة للتلاعب بالأرباح المعلن عنها وبالبيانات المالية المنشورة لتظليل المستثمرين ولتحقيق منافع خاصة بالإدارة.

الأمر الذي دفع الجهات المهنية والرقابية في العالم إلى الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة،وإرساء قواعد وآليات حوكمة الشركات كوسيلة لمواجهتها والتقليل من أثارها.

ونظراً لخبرتكم العملية في هذا المجال **فإنه يشرفنا مساهمتكم** في إبداء آرائكم حول هذه الظاهرة ودوافعها وطرق اكتشافها.

ويؤكد الباحث أن آرائكم ستكون محل تقدير واحترام لأنها **أساسية وسرية** من أجل استكمال الدراسة الميدانية وربطها بالواقع العملي. وإن نتائج البحث ستكون متاحة لكم إذا رغبتم بذلك.

مع خالص الشكر والتقدير لمساهمتكم

<u>تعريفات إجرائية:</u>

- **إدارة الأرباح:** وتعني تدخل الإدارة في إعداد القوائم المالية مستغلة المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية بقصد الحصول على مكاسب خاصة بها.
- **جودة الأرباح:** تعني قدرة الأرباح المعلن عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.
- **تصفية الرواسب** Big Bath : تحميل السنة المالية بالمصاريف الحالية والمستقبلية، لتمهيد الطريق لزيادة الأرباح مستقبلاً.
- **الاستثمارات المالية:** هي الاستثمارات في الأسهم والسندات .
- **القيمة العادلة** : المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادل حقيقي بين أطراف مطلعة وراغبة في التبادل ، بعيداً عن ظروف التصفية أو البيع القسري .

يرجى وضع علامة (√) في الحقل الذي تراه مناسباً.

المؤهل العلمي:	إجازة جامعية ☐	ماجستير ☐	دكتوراه ☐
العمل الوظيفي :	مراجع حسابات ☐	محلل مالي ☐	مجلس إدارة ☐
الخبرة الوظيفية:	أقل من 5 سنوات ☐	من 5-10 سنوات ☐	أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الأول: تأثير دوافع إدارة الأرباح (تطبيقات المنهج الايجابي) على جودة الارباح المعلن عنها						
	حدد الأهمية النسبية للدوافع والأسباب التالية لإدارة الأرباح	هام جداً	هام	متوسط الأهمية	غير هام	غير هام مطلقاً
A1	زيادة حوافز ومكافآت مجلس الإدارة.					
A2	تسهيل فرص الحصول على التمويل.					
A3	التحوط لمخاطر الإفلاس و التصفية.					
A4	الحصول على منافع ووفورات ضريبية.					
A5	تجنب التكاليف السياسية والتدخل الحكومي.					
A6	دعم سعر السهم في السوق أو المحافظة عليه.					
A7	الوفاء بمتطلبات القيد والإدراج في البورصة.					
A8	إخفاء بعض الالتزامات المترتبة على الشركة.					
A9	مسايرة توقعات المحللين الماليين وتوقعات السوق.					
A10	استقرار سياسات نمو وتوزيعات الأرباح على المساهمين.					
A11	التغير في ملكية الشركة (من شركة عائلية إلى شركة مساهمة).					
A12	الحصول على ثقة الملاك في المنشآت المنافسة لكسب فرص عمل أفضل(الطموح الوظيفي).					
A13	التخلص من محاولات السيطرة أو الاتجاه للاندماج مع شركات أخرى.					
A14	استقرار الأداء المالي والاقتصادي للشركة وتحسين صورتها في السوق.					
A15	الحصول على تصنيف متقدم للشركة على منافسيها استناداً إلى مؤشرات ومعايير مالية دولية.					

المحور الثاني: أساليب وممارسات إدارة الأرباح						
	الأهمية النسبية للأساليب والممارسات الخاطئة لإدارة الأرباح في التأثير على جودة الارباح المعلن عنها؟	هام جداً	هام	متوسط الأهمية	غير هام	غير هام مطلقاً
B1	التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيرادات (تأجيل أو تعجيل)					
B2	الاعتراف بإيرادات معلقة على شرط، أو إيرادات غير تامة.					
B3	رسملة بعض المصروفات الإيرادية بالرغم من عدم توفر شروط الرسملة فيها.					
B4	الاعتراف بمصروفات رأسمالية، على أنها مصروفات إيراديه لتخفيض الأرباح					
B5	إتباع أسلوب تصفية الرواسب Big Path(تحميل كل المصروفات خلال سنة واحدة).					
B6	التلاعب في تقديرات مخصصات الديون المشكوك فيها، والمغالاة في أرصدة المدينين.					
B7	التغير في طرق احتساب الاهتلاك، والتلاعب في العمر الإنتاجي للأصول.					
B8	التلاعب في طرق تقييم المخزون السلعي آخر المدة.					
B9	التلاعب في تكوين المخصصات للتأثير على الأرباح، أو استخدامها في غير أغراضها.					
B10	تخفيض الأرباح بمصروفات تمثل في حقيقتها زيادة في الأصول (تحميل قائمة الدخل بمصروفات وعمولات اقتناء الاستثمارات بدلاً من إضافتها إلى تكلفة الاستثمار).					
	الممارسات المرتبطة بقائمة المركز المالي					
B11	تقييم الاستثمارات المالية المتداولة بأسعار لاتعبرعن قيمتها السوقيةعند إعداد الميزانية					
B12	سداد مبالغ كبيرة من الخصوم المتداولة قبل نهاية العام للتأثير على رأس المال العامل.					
B13	سداد التزامات قصيرة الأجل عن طريق قروض طويلة الأجل.					
B14	تضخيم الأصول عن طريق إدراج أصول معنوية ليس لها منافع مستقبلية.					
B15	تأجيل إجراء توسعات أو عدم استبدال الأصول في وقتها حتى لا يتأثر رقم الربح.					
B16	إجراء عمليات تمويل خارج الميزانية (التمويل التأجيري).					

B17	إدراج استثمارات طويلة الأجل ضمن الاستثمارات المتداولة للتأثير على رأس المال العامل وإظهاره بأكثر من قيمته					
B18	إدراج خسائر الفترة ضمن الاستثمارات طويلة الأجل أو ضمن الأصول المتداولة بدلاً من خصمها من حقوق المساهمين.					
B19	التلاعب في طرق تقييم الاستثمارات طويلة الأجل من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية أو بالعكس للتأثير على رقم الربح					
B20	التلاعب بتصنيف بنود أنشطة قائمة التدفق النقدي مثل تصنيف بنود ترتبط بأنشطة الاستثمار والتمويل على أنها ترتبط بأنشطة التشغيل أو بالعكس .					
الممارسات المرتبطة بعمليات الاندماج						
B21	المغالاة في تقييم القيمة العادلة لموجودات الشركة المندمجة.					
B22	قيام الشركة الدامجة بالمغالاة في مخصصات الاندماج ومن ثم تخفيضها في السنوات اللاحقة وتسجيل الانخفاض كأرباح.					
B23	تطبيق طريقة خاطئة للمحاسبة عن عمليات الاندماج لإظهار نتائج أفضل مما لو تم تطبيق الطرق الأخرى الواجبة التطبيق.					
الممارسات الخاصة بالإفصاح عن المعلومات						
B24	عدم الإفصاح عن أعباء التمويل الناتجة عن قيام الشركة بالاقتراض.					
B25	عدم الإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الشقيقة ونسبة ملكيتها.					
B26	عدم الإفصاح عن مدى كفاية المخصصات لمواجهة الأعباء الضريبية .					
B27	عدم الإفصاح عن ملكية أقارب أعضاء مجلس الإدارة وعن كل مساهم يملك أكثر من **5%** من الأسهم العادية للشركة.					
B28	عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة حول الموقف المالي للشركة وسياساتها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها.					
B29	شراء أصول من أطراف ذات علاقة بالشركة مع عدم الإفصاح عن طبيعة تلك المعاملات ولا عن أسعار اقتناء هذه الأصول.					

المحور الثالث: المؤشرات التي تثير الشك في إمكانية وجود تلاعب بالأرباح

	حدد الأهمية النسبية للمؤشرات التالية، التي قد تثير الشك في إمكانية التلاعب بالأرباح ؟	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	غير مهم	غير مهم مطلقاً
C1	النمو السريع وغير العادي للأرباح.					
C2	النقص في رأس المال العامل.					
C3	ربط مكافأة مجلس الإدارة بأسعار الأسهم.					
C4	سيطرة أفراد داخليين من الملاك على مجلس الإدارة.					
C5	التغيرات في تطبيق معايير المحاسبة من سنة لأخرى.					
C6	التقلبات والاختلافات في مستوى الأرباح خلال السنوات.					
C7	سرعة دوران الموظفين والإداريين الأساسيين في الشركة					
C8	زيادة الفجوة بين صافي الربح والتدفق النقدي من العمليات					
C9	تكرار تغيير المراجعين أو تكرار التحفظات على تقرير المراجع.					
C10	التطابق بين أرقام الربح وتوقعات المحللين الماليين والمستثمرين.					
C11	تعليق تداول أسهم الشركة في السوق المالي أو شطبها من السوق.					
C12	الانخفاض في قيمة الموجودات نتيجة (التمويل التأجيري خارج الميزانية).					
C13	وجود تحقيق من قبل هيئة الأوراق المالية (كطلب إعادة إعداد القوائم المالية).					

المحور الرابع: آليات ومتطلبات حوكمة الشركات (تطبيقات المنهج الأخلاقي في إدارة الأرباح)

	العلاقة بين آليات ومتطلبات الحوكمة ودورها في التقليل من صور التلاعب بالأرباح وبين جودة الأرباح المعلنة عنها	هام جداً	هام	متوسط الأهمية	غير هام	غير هام مطلقاً
D1	تقلل من الممارسات والمعالجات المحاسبية الخاطئة.					
D2	تساعد على ضمان المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.					
D3	إن آليات الحوكمة تعزز من الالتـزام بالمعـايير المحاسـبية الدولية.					
D4	تعزز من إجراءات الشفافية والإفـصاح ومـصداقية القـوائم المالية.					
D5	تساعد في جذب وحمايـة الاسـتثمارات وتزيـد مـن ثقـة المستثمرين.					
D6	تقلل وتسهل من شروط الاقتراض والتمويـل ومـن عقـود المديونية.					
D7	تعزز من استقلالية مراجع الحسابات وتدعم لجان المراجعـة في الشركة.					
D8	تساعد في الحد من التلاعب المحاسبي والغش المالي والفـساد الإداري.					
D9	تعزز وتوضح آليات الحوكمة العلاقة بـين مجلـس الإدارة وأصحاب المصالح الأخرى					
D10	إن وجود نظم فعالة للحوكمة يعزز من كفاءة السوق المالية.					
D11	وجود أعضاء مستقلين بأكثر من **50%** فـي مجلـس الإدارة يعزز من آليات الحوكمة ويحد من ممارسات إدارة الأرباح.					
D12	إن الأخذ بملاحظات وتحفظات مراجع الحسابات يعـزز مـن آليات الحوكمة ويحد من ممارسات إدارة الأرباح.					
D13	تستهدف تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية وفقاً لقاعدة أفضل الممارسات (تقلل من المعالجـات المحاسـبية البديلة ومن المرونة الزائدة).					
D14	إن تطبيق آليات ومتطلبات الحوكمة ينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي للشركة وعلى القيم العادلة لاستثماراتها في السوق المالي.					
D15	تساعد في اكتشاف نقاط الضعف في النظام المحاسـبي وفـي نظام الرقابة الداخلية، وتقدم التعديلات والتحسينات اللازمة.					

	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
المحور الخامس : جودة الأرباح المعلن عنها						
E1	**لا تتأثر** جودة الأرباح المعلن عنها بالعوامل المؤثرة في إدارة الأرباح.					
E2	إن عدم وجود ممارسات لإدارة الأرباح تعني أن الأرباح المعلن عنها تتمتع بجودة عالية					
E3	إن التقديرات والاجتهادات الشخصية للمستحقات تقلل من جودة الأرباح المعلن عنها					
E4	تزداد جودة الأرباح إذا تم الإفصاح عنها بما يتماشى مع المبادئ والمعايير المحاسبية					
E5	كلما زادت ملكية مجلس الإدارة في الأسهم كلما انخفض مستوى الإفصاح وبالتالي مستوى جودة الأرباح.					
E6	تزداد جودة الأرباح المعلن عنها كلما زادت قدرتها على التحول إلى تدفقات نقدية.					
E7	تزداد جودة الأرباح المعلن عنها كلما زادت قدرتها التنبؤية بالاستمرار وتحقيق أرباح مستقبلية					
المحور السادس : القيمة العادلة للاستثمارات المالية						
	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
F1	إن تبني المعايير المحاسبية لأساس القيمة العادلة في تقييم الاستثمارات يؤدي إلى تقديم معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية					
F2	إن سوء استخدام منهج القيمة العادلة للاستثمارات المالية **لا يؤثر** على مصداقية القوائم المالية					
F3	إن وضع تقديرات شخصية مسموح بها في ظل معايير المحاسبة للقيمة العادلة يتيح للإدارة التلاعب في إدارة الأرباح					
F4	تبني أساس القيمة العادلة يعطي للإدارة الفرصة للتلاعب في تحديد أرباح الفترات المقبلة(كبيع الاستثمارات الجيدة خلال فترات انخفاض الأرباح بهدف الاعتراف بمكاسب محققة)					
F5	المعيار الدولي (39) الخاص بالأدوات المالية يتيح الفرصة للإدارة للتلاعب في إدارة الأرباح من خلال التلاعب في تصنيف الاستثمارات المالية بين(استثمارات متاحة للبيع- استثمارات بغرض المتاجرة- استثمارات محتفظ بها لحين الاستحقاق)					

					يتيح المعيار الدولي **40** الخاص بالاستثمارات والممتلكات العقارية، الفرصة للإدارة للتلاعب في أرباحها من خلال المبالغة في تحديد القيمة العادلة للعقارات	**F6**
					يتيح المعيار الدولي **40** الفرصة للإدارة للتلاعب في أرباحها من خلال التلاعب في عملية إعادة التصنيف والقياس وفقاً للتكلفة أو القياس بالقيمة العادلة.	**F7**
					إن معايير محاسبة القيمة العادلة ساهمت في كشف الأزمة المالية عام 2008 من خلال إظهار الخسائر الحقيقة للشركات ، **ولم تساهم** في صنع هذه الأزمة.	**F8**

بسم الله الرحمن الرحيم

- **المقدمة**:

شهدت السنوات الأولى من الألفية الثالثة تغيرات هيكلية رئيسية بلغت درجة من العمق بحيث طالت فلسفة الاقتصاد الكلي في بعض الدول، وقد رافق هذه التغيرات العديد من الأزمات والفضائح المالية في بعض الشركات العالمية الكبرى، كعملاق الطاقة ***Enron*** و شركة الإتصالات العالمية ***World com*** و شركة الخدمات النفطية ***Halliburton*** وبعض الشركات الرائدة الأوروبية كشركة ***Dutch Retailer A hold*** الهولندية وشركة الأغذية الإيطالية العملاقة ***Parmalat*** وشركة المحاسبة والمراجعة الكبرى عالمياً ***Arthur Anderson*** الخ...

ونتيجة لذلك، خسر المساهمون والمستثمرون في هذه الشركات مليارات الدولارات، وفقد الكثيرون وظائفهم، وخسر الآف الأشخاص مدخراتهم التقاعدية. الأمر الذي دفع بالإدارة والكونجرس الأمريكي في عام 2002 لإصدار قانون ***Sarbanes-Oxley*** (ساربينز–أوكسلي) الذي فرض مجموعة من الإجراءات والعقوبات بغرض إصلاح شركات المحاسبة العامة وحماية المستثمرين الذين بدأت تقل ثقتهم بمهنة المحاسبة، خاصة مع تورط شركات التدقيق الكبرى في هذه الانهيارات وعلى رأسها شركة آرثر أندرسون للمراجعة.

وقد سبقت هذه الانهيارات الاقتصادية العديد من الازمات المالية التي هددت وقوضت في بعض الأحيان بنيان الدولة الإقتصادي والسياسي نفسه، كالأزمة الاسيوية 1998 وأزمة المكسيك والأزمة المالية الروسية في نهاية عقد التسعينات، وأخيراً ماشهده الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية عام 2008 وماترتب عليها من إخفاقات وإفلاسات كبيرة، ومانجم عنها من أثار مباشرة وغير مباشرة على الأسواق المالية، الأمر الذي أدى الى تزعزع ثقة المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح في إدارات الشركات وبياناتها المالية، نتيجة الفساد المالي والاداري والافتقار للشفافية في الحسابات الختامية، مما أدى الى عدم قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات سليمة.

لقد تسببت هذه الفضائح المالية والمحاسبية في فقدان المجتمع الدولي للثقة، بالعديد من شركات المحاسبة والمراجعة العالمية بسبب إرتفاع عدد الشركات المدرجة بسجل مخالفات شركات المراجعة يوماً بعد يوم، مما حدا بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ***AICPA*** إلى إصدار بيان حول تلك الفضائح وتأثيرها على مهنة المراجعة والمحاسبة

ومطبقاً بذلك منهج أطلق عليه (الإصلاح يأتي من الداخل) معترفاً بذلك باهتزاز الثقة بمهنة المحاسبة وعدم الالتزام بأخلاقيات المهنة مما أدى إلى زعزعة الثقة بمهنة المحاسبة والمراجعة عالمياً.

وذلك بعد أن تبين أن مؤسسة آرثر أندرسون للمراجعة ***Arthur Andersen*** كانت تضلل المجتمع المالي في الولايات المتحدة والعالم من خلال التلاعب (تجميل) القوائم المالية لعدد من الشركات العالمية ونشرها لقوائم مالية مضللة للمجتمع المالي، بالرغم من تطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية. حيث قامت شركة آرثر أندرسون ***Arthur Andersen*** بالتواطؤمع مجلس إدارة شركة أنرون ومراجعي الحسابات فيها، بتظليل المساهمين وكل الجهات العاملة في سوق الأوراق المالية، من خلال التلاعب بالأرباح وبالتقارير المالية وذلك بإخفاء الخسائر وتضخيم الأرباح مما أدى إلى ارتفاع أسعار أسهمها في البورصة، وبنفس الوقت قام مديروها ببيع حصتهم بالشركة لتحقيق أرباح شخصية وذلك قبل أن يدرك باقي المساهمون والعاملون، بالوضع المالي الحقيقي للشركة وبالأرباح الوهمية المعلنة، والتي أدت في النهاية إلى الانهيار المالي للشركة وإفلاسها كأكبر حالة إفلاس في التاريخ المعاصر بخسائر بلغت (25) مليار دولار أمريكي.

وعلى ضوء ذلك أثيرت العديد من التساؤلات حول مصداقية مهنة المحاسبة والمراجعة وجدوى وفعالية المعايير المحاسبية الدولية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المنشورة لأطراف المجتمع المالي ومدى إظهارها للحقائق كما حدثت فعلا

لذلك شهد الفكر المحاسبي اهتماماً واسعاً بالمناهج والأبعاد الأخلاقية والسلوكية لعملية القياس والإفصاح المحاسبي ولعملية اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية البديلة ولاستخداماتها لأساس الاستحقاق، لما لذلك من آثار خطرة على القيم العادلة للاستثمارات المالية وبالتالي على قيمة الشركة واستمراريتها.

من هنا ظهرت أهمية واهتمام الباحثين بموضوع اختيار السياسات والطرق المحاسبية البديلة، وما يطلق عليه اصطلاحاً بإدارة الأرباح والذي يعني مجموعة من الأفعال الشرعية أو غير الشرعية التي تقوم بها الإدارة من أجل التأثير على أرباح الشركة.

فمن المتعارف عليه في أدبيات الفكر المحاسبي أن الإدارة لديها من الأساليب المحاسبية ما يُمكنها من التأثير في الأرباح المنشورة زيادة أو نقصاناً من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي أو من خلال الكثير من البدائل المحاسبية التي أقرتها وأصدرتها المعايير المحاسبية الدولية، مثل المعيار الدولي رقم(2) الخاص بالمخزون الذي أتاح العديد من طرق احتساب وتقييم المخزون، وكذلك الطرق المتبعة في احتساب اقساط الاهتلاك والخ ... من

الطرق البديلة الأخرى، الأمر الذي مَكن الإدارة من استغلال هذه البدائل وغيرها بطرق قد تتفق مع المبادئ والمعايير المتعارف عليها أو بطرق تنتهك هذه المعايير وذلك لتحقيق أهدافها وإخفاء حقيقة نتائج أعمالها ومركزها المالي وإظهاره بشكل مخالف للواقع عن طريق التلاعب بالأرباح المعلنة في القوائم المالية.

في ظل هذا المناخ من الغش والتلاعب، تعرضت مهنة المحاسبة ومعاييرها لانتقادات وانتكاسات كبيرة، ولم تكن بمنأى عن تداعيات هذه الأزمات، الأمر الذي دعى البعض من أعضاء الكونجرس الأمريكي ومجلس الشيوخ إلى وقف العمل ببعض المعايير (معايير القيمة العادلة) ولو بصورة مؤقتة، وكان لابد من رد فعل تمثل بشكل أساسي في الاتجاه الى فرض المزيد من القواعد والضوابط والتشريعات لتدعيم القواعد الحاكمة والناظمة المفروضة على إدارات الشركات، وفرض المزيد من المتطلبات لضمان سلامة البيانات المالية وشفافيتها ومراجعة اداء مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات، بحيث يضمن المساهمون حسن استغلال الإدارة لأموالهم وتحقيق رقابة إدارية ومالية فعالة على إدارة الشركة وهو مأطلق عليه بحوكمة الشركات ***Corporate Governance*** والتي تتضمن مجموعة من القواعد والمعايير المالية والمحاسبية والأقتصادية والقانونية، تم وضعها من قبل المؤسسات المالية الدولية لكي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وبين المساهمين وأصحاب المصالح من ناحية أخرى.

وبالتالي أصبحت الحوكمة مطلباً استراتيجياً لزيادة القدرة التنافسية من خلال جذب المساهمين نتيجة توافر الثقة والشفافية والإفصاح المالي والمحاسبي الذي يمثل جوهر النظرية والفكر المحاسبي، لذلك أعتبرت الحوكمة أداة فعالة تحول اليها الفكر المحاسبي للقضاء على جوانب الضعف والقصورالناشئة عن عجز المعايير المحاسبية الدولية عن مواجهة ممارسات الإدارة فى التلاعب بالأرباح، وعليه كان لابد من البحث عن طرق يمكن من خلالها مواجهة هذه الظاهرة، واكتشاف طرقها، وأساليبها، والعمل على الحد من تاثيراتها السلبية على قيمة المنشأة وأسعار أسهمها وأستثماراتها في السوق المالية.

لقد أثارت هذه الأزمات العديد من التساؤلات وفتحت المجال واسعاً للنقاش والنقد والتحليل. **فإذا** كانت الصورة السابقة تعكس الواقع في الولايات المتحدة على الرغم من وجود الهيئات والمنظمات المهنية والأكاديمية العالمية التي تنظم مهنة المحاسبة في العالم والتي تساهم إلى حد بعيد في إصدار المعايير الدولية التي غالباً ما تعكس البيئة الاقتصادية الأمريكية.

فكيف يكون الحال بالنسبة للدول النامية ؟

– وهل بإمكانها حماية شركاتها واستثماراتها من مثل هذه الكوارث المالية ؟

– وهل تتمتع شركات المراجعة والعاملين فيها بقدر من المهنية العلمية والأخلاقية بحيث يمكنهم كشف مواطن الخلل والتلاعب في القوائم المالية للشركات أو اكتشاف أساليب التلاعب بالأرباح المحاسبية.

– وهل المعايير المحاسبية الدولية بصيغتها الحالية قادرة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح ؟

كل هذه التساؤلات و غيرها أدت إلى جملة من المشاكل الإجرائية والفكرية، وإلى وجود مجموعة من الثغرات والنواقض والعيوب بين الإطار الفكري للنظرية المحاسبية من جهة، وبين الممارسات المحاسبية والتطبيق العملي من جهة ثانية، بالإضافة إلى وجود مشكلة تخلخل أخلاقي بين الإدارة، باعتبارها الطرف الوكيل عن المساهمين من ناحية، وبين الإدارة والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة من ناحية أخرى.

- **مشكلة البحث**:

حظي موضوع إدارة الأرباح المحاسبية وأساليب وطرق التلاعب فيها بنقاشات جادة في السنوات الأخيرة. حيث اعتبرت ظاهرة التلاعب بالأرباح أحدى أهم المشكلات التي تواجه المحللين الماليين في الأسواق المالية العالمية نظراً لصعوبة أكتشافها أو التنبؤ بها. مما أدى إلى فقدان الثقة من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح في مصداقية وشفافية ونزاهة القوائم المالية بشكل خاص، ومهنة المحاسبة والمراجعة بشكل عام مما أثر سلباً على القيم العادلة للاستثمارات المالية في أسواق رأس المال.

وعليه يمكننا طرح مشكلة البحث والمتمثلة بأساليب التلاعب في إدارة الربح المحاسبي وتأثيرها على القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال **التساؤلات** التالية:

1. ما هو دور تطبيقات المنهج الايجابي ونظرية الوكالة في إدارة الربح المحاسبي و ماهو تأثيرها على جودة الأرباح المعلن عنها وما مدى تأثيرها على القيم العادلة للاستثمارات المالية ؟
2. ماهي دوافع ومنافع الإدارة للتلاعب في أرقام الربح المحاسبي ؟ وماهو تأثيرها على جودة الأرباح وعلى القيم العادلة للإستثمارات المالية ؟

3. ماهي الأساليب والممارسات الخاطئة لإدارة الأرباح و ماهي الآثار الناتجة عنها على جودة وعدالة التقارير المالية؟ وما مدى إنعكاسها على القيم العادلة للاستثمارات المالية؟
4. ماهي أهم المؤشرات الدالة على وجود حالات تلاعب في الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية؟
5. هل يمكن لتطبيقات المنهج الأخلاقي والمتمثلة بحوكمة الشركات من أن تحد من ممارسات الإدارة في التأثيرعلى أرباحها المعلنة وبالتالي من رفع جودة الأرباح المعلنة ؟ وما هو تأثير ذلك على القيم العادلة للاستثمارات المالية ؟

ـ أهمية البحث *importance of the study*:

وبناءً على ما تقدم فان أهمية هذا البحث تتمثل في النقاط التالية:

1- يتناول البحث موضوع هام يعتبر من أكثر الموضوعات نقاشاً في المحاسبة المالية، وذلك نتيجة الفضائح المالية والمحاسبية للشركات الأمريكية والعالمية والتي أدت إلى الكثير من الآثار السلبية على القيم العادلة للاستثمارات المالية في هذه الشركات بشكل خاص، وعلى مناخ الاستثمار العالمي بشكل عام.

2- يستمد البحث أهميته من دراسة ظاهرة إدارة الأرباح المحاسبية في ظل مناهج النظرية المحاسبية وذلك من خلال توظيف هذه المناهج في تفسير الحرية والمرونة المتاحة للإدارة في إختيار السياسات(تطبيقات المنهج الإيجابي والمنهج النفعي والمنهج السلوكي). ودراسة الأثار الناتجة عن هذه الظاهرة على القيم العادلة للاستثمارات المالية في ظل المنهج التفسيري والتنبؤي.

3- كما يستمد هذا البحث أهمية كبيرة لتناوله قضية بحثية لاقت اهتماماً ملحوظاً من جانب العديد من الهيئات التشريعية والرقابية والمهنية، والمتمثلة في تطبيقات المنهج الأخلاقي وآليات ومبادئ حوكمة الشركات، بغرض تحسين القواعد والضوابط القادرة على مواجهة أساليب إدارة الأرباح والتقليل من أثارها.

4- كذلك تنبع أهمية هذا البحث من كون هذه الظاهرة حظيت بالكثير من الاهتمام في الدراسات والبحوث في الدول الأجنبية، حتى أنها أصبحت من المواضيع التي تم إدخالها ضمن المناهج التدريسية عام 2002 في بعض الجامعات الأمريكية (جامعة ولاية بنسلفانيا وفي قسم المحاسبة بجامعة داكوتا الأمريكية)

5- ندرة البحوث المحاسبية المتعلقة بدراسة ظاهرة تلاعب الإدارة بالأرباح في سورية.

ـ أهداف البحث *objectives of the study* :

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة إدارة الربح المحاسبي في ظل المناهج المحاسبية ومدى تأثيرها على القيم العادلة للإستثمارات المالية، وذلك من خلال النقاط التالية:

1- دراسة تأثير تطبيقات المنهج الايجابي ونظرية الوكالة في إدارة الأرباح وتأثير ذلك على جودة الارباح المحاسبية المعلن عنها وعلى القيم العادلة للاستثمارات المالية.

2- دراسة وتحليل أهم دوافع ومنافع الإدارة للتلاعب في أرقام الربح المحاسبي واستكشاف الأساليب والممارسات الخاطئة والمتعسفة لإدارة الارباح، والآثار المترتبة عنها على جودة وعدالة التقارير المالية ومدى إنعكاسها على القيم العادلة للاستثمارات المالية.

3- دراسة أهم المؤشرات الدالة على وجود حالات تلاعب في الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية.

4- تقييم مدى نجاح استخدام المنهج الأخلاقي وآليات الحوكمة وضوابط الأجهزة الرقابية في التقليل من صور التلاعب في إدارة الربح المحاسبي، وتأثير ذلك على رفع جودة الأرباح المعلنة وعلى القيمة العادلة للإستثمارات المالية.

ـ حدود البحث *limitations of the study* :

تتمثل حدود البحث فيمايلي:

1- دراسة تأثير ظاهرة إدارة الأرباح في ظل المعيارين المحاسبيين الدوليين 39-40.

- المعيار المحاسبي الدولي **IAS 39** - الأدوات المالية – الإعتراف والقياس
- المعيار المحاسبي الدولي **IAS 40** - الممتلكات العقارية

و**لا يشمل** هذا البحث المعايير الدولية الخاصة بالقيم العادلة الأخرى:

كالمعيار المحاسبي الدولي **IAS 16** - الأصول الثابتة

والمعيار المحاسبي الدولي **IAS 38** - الأصول غير الملموسة

و المعيار المحاسبي الدولي **IAS 41** - الزراعة

2- كما أن هذا البحث لن يتعرض لخصائص جودة الأرباح المحاسبية باعتبارها نتاج لجودة المعلومات(خاصتي الثقة والملائمة) أوغيرها من الخصائص، إلا في حدود ما يخدم البحث والدراسة الميدانية فقط.

ـ الدراسات السابقة:

اولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة فواز **القثامي** و توفيق بن عبد المحسن **الخيال** 2010، بعنوان" **إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية**"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاهات تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، وجاءت الدراسة لتؤكد ممارسة الشركات المساهمة السعودية لإدارة الأرباح من خلال استخدام الاستحقاق الاختياري وأن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الارباح بشكل سالب،و الشركات ذات الخسائر تمارسه بشكل موجب، وأن هناك تأثير لكلاً من عاملي المديونية والربحية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

2- دراسة وفاء يونس **حمودي**،2010، بعنوان: **أثر حوكمة الشركات في إدارة الارباح- مدخل أخلاقي.**

حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الإطار العام لحوكمة الشركات والتعرف على مبادئها وآلياتها، بهدف تحديد ما تتضمنه من جوانب أخلاقية، وكذلك التعرف على مفهوم إدارة الأرباح ودوافعها وأساليبها، وبيان أثر الجوانب الأخلاقية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. وتوصلت إلى أن مبادئ حوكمة الشركات تؤدي دوراً مهما في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأن لجان التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة لها دور فاعل في اضفاء الثقة والمصداقية في القوائم المالية.

3- دراسة الرفاعي إبراهيم **مبارك** 2010، بعنوان" **جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية على البيئة السعودية**"

يتمثل هدف هذه الدراسة في دراسة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح كمتغير تابع ومستوى جودة أنشطة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة السعودية كمتغير مستقل، واستنتاج مدى فعالية المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وقد توصل الباحث إلى أن هناك علاقة عكسية بين جودة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.

4- دراسة عماد سعيد **الزمر** 2009، بعنوان" **دراسة تحليلة لمدى تـأثير ممارسـات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي.**

هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع، وذلك من خلال تحليل محركات إدارة الأرباح ومداخل قياسها،وقد توصل إلى أن 63.6% من الشركات التي قامت بتغيير المراجع الخارجي، حدث فيها تغير جوهري في الاستحقاقات الكلية، وأن 71.4%من هذه الشركات حدث تحول فيها من الاستحقاقات السالبة إلى الاستحقاقات الموجبة، وان 74.1% من الشركات التي لم تغير المراجع الخارجي لم يحدث فيها تغير جوهري في الاستحقاقات الكلية.

5- دراسة رضا إبراهيم **صالح** 2009، بعنوان:" **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية** "

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير القيمة العادلة وأهميتها ومشاكل تطبيقها، ومعرفة انعكاسات تطبيقها على جودة التقارير المالية، وقد خلصت الدراسة إلى تطبيق معايير القيمة العادلة يؤثر بشكل إيجابي على خصائص المعلومات المحاسبية، وأنها تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحالي للشركة. وأن القيمة العادلة ليس لها علاقة بنشوء الأزمة المالية العالمية.

6- دراسة خالد حسين **أحمد** 2009، بعنوان: **إطارمقترح لتفسير العلاقة بين المحاسبة والأزمات المالية- دراسة ميدانية**"

وحاولت هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل تسببت مشكلات الوكالة في زيادة الممارسات المحاسبية الخاطئة والتي أدت إلى إنهيارشركات عملاقة؟
- ما مدى صحة الاتهامات الموجهة إلى محاسبة القيم العادلة بأنها أدت إلى المبالغة في قيم العقارات والأدوات المالية وأنها وراء الأزمة؟
- ماهي علاقة الشفافية والإفصاح العادل في تجنب حدوث الأزمات المالية؟

وتوصلت إلى أن لآليات حوكمة الشركات دور في علاج الأزمات المالية، كما أن للنظم والممارسات المحاسبية إسهام في التخفيف من وتيرة حدوث الأزمات المالية.

7- **دراسة سامح محمد رضا رياض** 2008، بعنوان: **دور المراجعة في كشف ممارسات المحاسبة الإحتيالية في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة.**

وقد هدفت إلى دراسة أستخدام الإجراءات التحليلية في كشف الممارسات الاحتيالية للمحاسبة، بما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية وتحسين جودة تقرير المراجعة. ووضع تصور مقترح لكيفية استخدام المؤشرات والنسب المالية المعتمدة على صافي التدفق النقدي من الإنشطة التشغيلية في الكشف عن الممارسات الاحتيالية للمحاسبة. وقد توصلت الدراسة إلى إن استخدام المؤشرات والنسب المالية المعتمدة على صافي التدفق النقدي من الانشط التشغيلية، سوف يؤدي إلى الكشف عن الممارسات الاحتيالية مما يزيد من كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية وتحسين جودة تقرير المراجعة.

8- دراسة أحمد رجب **عبد الملك** 2008، بعنوان" **دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية**"

وقد تمثل هدف هذه الدراسة في محاولة التعرف على المنهج الملائم والذي يستخدم في وصف العلاقة بين حوكمة الشركات وأسعار الأسهم، وماهي القواعد التي تؤثر على قدرة السوق في تحديد السعر العادل للأسهم، وماهي الآليات الوتجب إتباعها للوصول للسعر العادل للسهم. وفد توصلت الدراسة إلى أن المنهج الذي يصف العلاقة بين الحوكمة والأسهم هو منهج السوق، وأن أهم القواعد للوصول إلى السعر العادل للأسهم هي قاعدة أو مبدأ الإفصاح والشفافية، وأن الحوكمة تعمل على تحقيق الكفاءة في سوق الأوراق المالية ومن ثم الوصول للسعر العادل للأسهم.

9- دراسة سمير كامل **عيسى** 2008، بعنوان" **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية**"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور جودة المراجعة في الكشف عن عمليات إدارة الأرباح في السوق المصري، وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح، وتفسير ذلك أن اداء عملية المراجعة بجودة عالية ، يؤدي إلى اكتشاف ومعالجة الأخطاء والمخالفات الجوهرية والتي من بينها سلوك إدارة الأرباح، مما ينعكس ايجابياً على جودة القوائم المالية المنشورة.

10- دراسة محمد **عبد الفتاح** 2007، "**بعنوان إطارمقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسات إدارة الأرباح.**"

وقد هدفت إلى تفعيل دور مراقب الحسابات في وضع ضوابط تحكم التفرقة بين إدارة الأرباح المسموح بها والغش في القوائم المالية، وكذلك من خلال تقييم مراقب الحسابات للممارسات المحاسبية التي يتيحها تطبيق المعايير المحاسبية، وما تتضمنه من مرونة قد تستغل من جانب الإدارة، لتحقيق أغراض خاصة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المعالجات المحاسبية المستقرة والتي لا تاتي بمعالجات أصلية وبديلة، والتي لا تحدد تاريخ مستقبلي معين لسريانها، من شأنها التقليل من فرص الإدارة المتعسفة للأرباح، كما أن موضوعية مراقب الحسابات والتزامه بأداء مراجعي عالي الجودة، يمنع تمرير أية معالجات محاسبية خاطئة تؤثر على عدالة القوائم المالية.

11- دراسة محمد **مطر**، وموسى **السويطي** 2006، **بعنوان "أثر استخدامات منهج القياس للقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية"**

هدفت هذه الدراسة إلى شرح مختصر لكل من مفهوم إدارة الأرباح ومنهج القيمة العادلة وسلبيات إساءة استخدامهما كما أبرزت بعض انعكاسات تطبيق منهج القيمة العادلة في مجالي الاعتراف والقياس على أسعار أسهم الشركات المساهمة الأردنية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس يحقق مزايا كثيرة تنعكس آثارها على عملية الإبلاغ المالي ولكن في الوقت ذاته فإن سوء استخدام هذا المنهج يترتب عليه سلبيات كبيرة قد تؤثر على مصداقية البيانات المالية.

12- دراسة محمد بن سلطان **السهلي** 2006، بعنوان: "**إدارة الربح في الشركات السعودية**"

هدفت هذه الدراسة إلى تناول ظاهرة إدارة الربح المحاسبي في الشركات السعودية من خلال تقدير الاستحقاق الاختياري ودراسة بعض الدوافع الأساسية التي تجعل الشركات تمارس إدارة الربح.

وقد أظهرت الدراسة أن الشركات السعودية تقوم بإدارة الربح بدافع المحافظة على المستوى المتوقع للأرباح حيث تمارس الاستحقاق بطريقة موجبة عند انخفاض الربح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً، كما أبرزت هذه الدراسة عدم وجود تأثير لنسبة المديونية في ممارسة

إدارة الأرباح* في وأوضحت أيضاً أن الشركات التي تقوم باستخدام الاستحقاق المحاسبي لزيادة الأرباح في السنوات التي يتم فيها زيادة رأس المال.

13- دراسة مؤيد علي **الفضل** 2006، بعنوان: "**محددات السلوك الإداري في اختيار السياسات المحاسبية في ضوء النظرية الإيجابية**".

هدفت إلى دراسة اختلاف العوامل البيئية التي تميز فكر وسلوك واتجاهات وثقافات مجتمع معين عن آخر، وتأثير ذلك على اختلاف دوافع الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية. وقد توصلت الدراسة إلى أن البواعث الاقتصادية الكامنة وراء عملية اختيار السياسات المحاسبية من قبل إدارة الشركات المساهمة في الأردن ليست ذاتها الموجودة في الدول المتقدمة أو حتى في الدول النامية، فطبيعة النظام السياسي للبلد الذي يعتمد بشكل أساسي على اقتصاديات الضرائب، كان له الأثر الأكبر في توجيه الإدارات نحو اختيار السياسات المؤدية إلى خفض الأرباح بهدف خفض مدفوعات الضريبة.

14- دراسة عبد الرزاق **شحادة** وعبد الناصر **حميدان** (2006) بعنوان: **قدرة معايير المحاسبة الدولية في سد الفجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة بالبيئة المحاسبية**"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور معايير المحاسبة الدولية في تقليص فجوة التخلخل الأخلاقي التي تحكم العلاقة بين الإدارة و المساهمين في إدارة الإرباح لدى الوحدة المحاسبية والى تحليل الأهمية النسبية لمقدرة معايير المحاسبية الدولية من وجهة نظر كل من المدققين ومعدي القوائم المالية والمستخدمين لها و ذلك لمعرفة تأثيرها على إدارة الأرباح في الوحدات المحاسبية .

وقد توصلت الدراسة إلى أن لمعايير المحاسبة الدولية المقدرة في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين حول إدارة الأرباح، وأن الفروقات الإحصائية بين آراء المشاركين في الحكم على مقدرة معايير المحاسبة الدولية في حل مشكلة التخلخل الأخلاقي بين الإدارة والمساهمين كانت متوافقة مع نتائج الدراسة.

* نتائج هذه الدراسة تتعارض مع نتائج الدراسة الأولى دراسة القثامي والخيال 2010 فيما يخص تأثير المديونية على ممارسة إدارة الأرباح، بالرغم من أن البيئة المدروسة في الحالتين هي الشركات المساهمة السعودية، وقد يعود ذلك لأختلاف الفترة الزمنية للدراسة.

15- دراسة محمد زيدان **إبراهيم**، 2006،بعنوان: "**السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي لمنظمات الأعمال- دراسة اختباريه**"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دوافع إدارة الشركات في التلاعب بالسياسات المحاسبية لأغراض قياس الدخل المحاسبي دور أخلاقيات الإدارة في الحد من التلاعب وتضليل أنشطة تلك المنظمات، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها تفاقم حدة التلاعب في المكاسب بفعل الممارسات المحاسبية الخاطئة والإبداعية حيث يوجد دور هام لمجلس الإدارة في تبني هذه الممارسات.

16- دراسة محمد **مطر**2005، بعنوان: **المدخل الايجابي لنظرية المحاسبة ودوره في تفسير ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح.**

ركزت هذه الدراسة على توضيح أوجه الاختلاف بين المدخل التقليدي والمدخل الايجابي في تفسير وتقييم الممارسات المحاسبية المهنية في ضوء احتياجات ومصالح مستخدمي المعلومات المحاسبية.

وقد اعتمد الباحث على وصف وتفسير ممارسات إدارة الوحدة المحاسبية في انتقاء واعتماد بعض الممارسات والسياسات المحاسبية دون غيرها من السياسات والممارسات وذلك بهدف التأثير على إدارة الإرباح لدى الوحدة المحاسبية على نظرية الوكالة، وقد توصل الباحث إلى أن مديرو الشركات الذين يتقاضون رواتبهم بناء على معيار صافي الربح يمليون إلى استخدام ممارسات وسياسات محاسبية متساهلة بعكس أقرانهم الذين يحدد رواتبهم ومكافأتهم بغير هذا المعيار إذ يميلون إلى استخدام سياسات محاسبية متشددة.

17- دراسة مدثر أبو **الخير1999، بعنوان: إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات في القوائم المالية**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تفسيرات نظرية لظاهرة إدارة الأرباح وتحديد الدوافع التي تكمن ورائها وذلك عن طريق دراسة ميدانية على عينة من الشركات المصرية.

وقد خلص الباحث إلى أن الإدارة تحاول دائما تخفيض النقص الذي يطرأ على الأرباح لتحويل جزء من رصيد المخصصات إلى الأرباح بطريقة أو بأخرى، كما تحاول أيضا أن تحد من أي زيادات كبيرة في الأرباح وذلك بتحويل جزء منها إلى المخصصات باستخدامها في تعويض أي نقص في الأرباح مستقبلاً.

ثانياً - الدراسات الأجنبية:

18- دراسة **(**Prawitt, D., N. Smith, J. L., and D. Wood. 2009)

Internal audit quality and earnings management.

بعنوان: **جودة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح:**

حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وضمان جودة رقم الأرباح المعدة وفقا لأساس الاستحقاق. حيث أشارت إلى أن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المستوى الجيد لأداء المراجعة الداخلية يمكن أن يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، توصلت إلى أن هناك علاقة بين جودة أداء المراجعة الداخلية وجودة الأرقام المحاسبية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق وأهمها رقم الأرباح.

19- دراسة **(** ***Leuz , Nanda &Wysocki , 2003*** **)**

Earnings Management & Investor Protection ; an International Comparison

بعنوان: **إدارة الأرباح وحماية المستثمر(دراسة مقارنة)**

ركزت هذه الدراسة على ظاهرة التلاعب في الربح باستخدام أساس الاستحقاق في 31 دولة ومدى تأثير الأنظمة الرقابية في سوق المال على مستوى التلاعب بالإرباح .

وقد دلت النتائج على وجود اختلاف كبير بين الدول فيما يخص التلاعب في الأرباح، حيث أن مستوى التلاعب في الأرباح ينخفض مع وجود حماية تشريعية للمستثمرين، لأن الأنظمة التشريعية تحافظ على مصالح المستثمرين خارج الإدارة، وتحد من قدرة الإدارة على استخدام الأرباح لدوافع ومنافع شخصية. كما أوضحت النتائج أن وجود سوق مالي متطور، واتساع الملكية، ووجود حقوق قوية للمستثمرين، ونظام رقابي صارم سيؤدى إلى انخفاض مستوى التلاعب بالأرباح.

20- دراسة (*Steven,* **2002**)

Earnings Management and quality of financial reporting issues in light recent accounting scandals.

بعنوان: **"إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية في ظل الفضائح المحاسبية الأخيرة"**

حيث تناولت هذه الدراسة الفضائح المالية للشركات الأمريكية (إنرون و ورلد كوم) والممارسات التي قامت بها إدارة هذه الشركات من حيث التلاعب بأرباحها وإصدارقوائم مالية مظللة للمستثمرين والدائنين، في الوقت الذي كان فيه المديرون بهذه الشركات يبيعون حصصهم من الأسهم، وتناولت الدراسة الضغف في إجراءات الحوكمة المطبقة، مما اثار

الأهتمام في جدوى التقارير المالية المقدمة.وتوصلت الدراسة إلى أهمية تشكيل لجان المراجعة من الأعضاء المستقلين

21- دراسة (Healy, P. M; and Wahlen, J. M. 1999)

A review of the earnings management literature and its implications for standard setting

بعنوان: **مراجعة في دراسات ضبط معاييرإدارة الأرباح وتطبيقاتها.**

وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الإدارة تقوم بممارسات إدارة الأرباح لعدة أسباب من بينها الحصول على قدر أكبر من المكافآت والتأثير على أسعار الأسهم في سوق رأس المال وتقليل احتمالات مخالفة شروط اتفاقيات القروض وتجنب التعرض للمسئوليات من جانب الجهات التنظيمية.

ـ خصوصية البحث:

باستعراض الدراسات السابقة، تبين أن غالبية هذه الدراسات تناولت ظاهرة إدارة الأرباح وعلاقتها بمهنة المراجعة ومدى قدرة و جودة عملية المراجعة على إكتشاف أو الحد من أساليب إدارة الأرباح. لذلك تنبع خصوصية البحث مايلي:

1- لم تتناول الدراسات السابقة بشكل كاف ظاهرة إدارة الأرباح في ظل مناهج النظرية المحاسبية، لذلك جاءت هذه الدراسة لتتناول هذه الظاهرة بكافة أبعادها في ظل المناهج المحاسبية التقليدية والمعاصرة، ولتفسر دوافع الإدارة للتلاعب بأرباحها في ظل المنهج الإيجابي ونظرية الوكالة، والأثار السلبية الناتجة عنها. واستكشاف أهم المؤشرات الدالة على التلاعب بالأرباح.

2- لم تتعرض الدراسات السابقة لتأثير التلاعب بالأرباح على القيم العادلة للإستثمارات المالية، ولا لتأثيرها على التوزيعات النقدية للأسهم.

3- هدفت الدراسة للربط بين أليات الحد من إدارة الأرباح والمتمثلة بقواعد ومبادئ الحوكمة وتطبيقات المنهج الاخلاقي وتأثير ذلك إلى القيمة العادلة للإستثمارات المالية.

ــ فروض البحث *the Assumption of the study*

لتحقيق أهداف البحث السابقة يعتمد البحث على الفروض التالية:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دوافع ادارة الأرباح و تطبيقات المنهج الإيجابي وبين جودة الأرباح المعلن عنها.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب وممارسات إدارة الأرباح وبين جودة الأرباح المعلن عنها.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الدالة على التلاعب بالأرباح وبين جودة الارباح المعلن عنها.

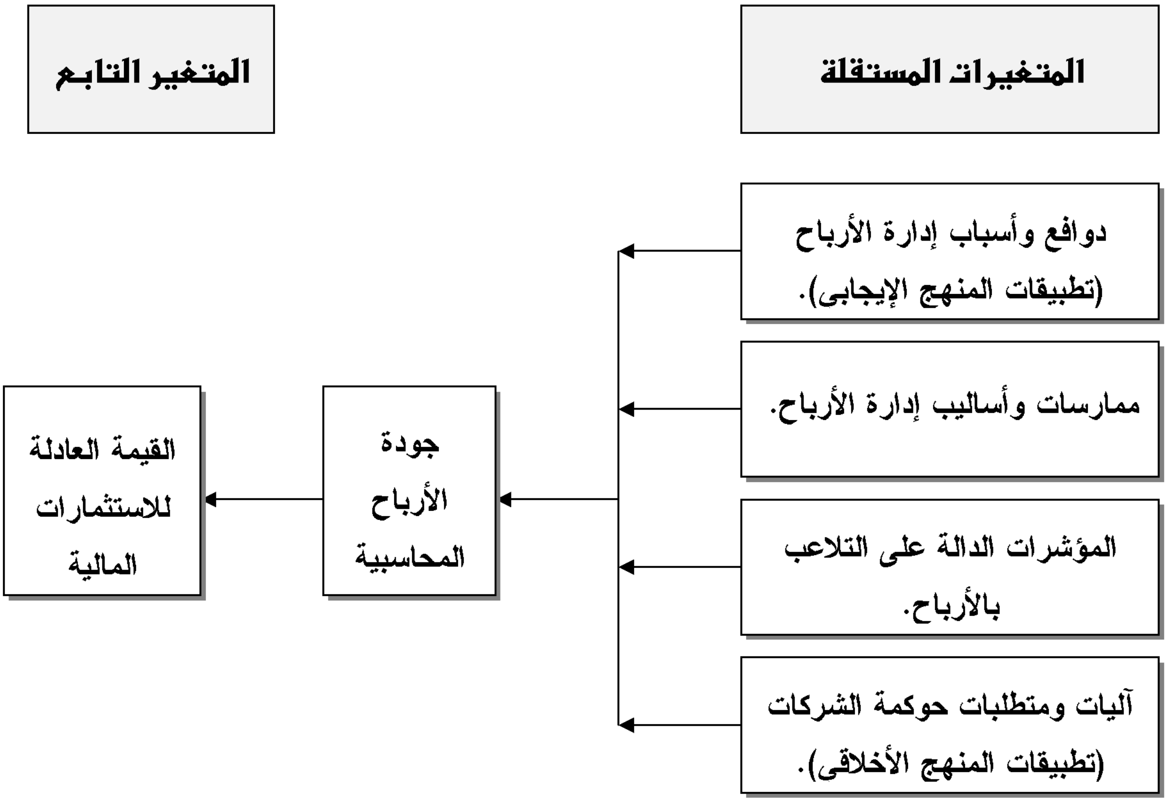
4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيقات المنهج الأخلاقي وآليات حوكمة الشركات و بين جودة الارباح المعلن عنها.

5- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها وبين القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

5- لا توجد فروقات معنوية وذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة تجاه المحاور السابقة.

ـ نموذج البحث *STUDY MODEL*

بناءً على مشكلة البحث وفرضياته، يمكننا وضع نموذج يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك كمايلي:



منهج البحث: *Methodology of the study*

تحقيقاً لأهداف البحث السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن تأثير ظاهرةإدارة الأرباح المحاسبية على القيم العادلة للإستثمارات المالية، فإن البحث سيعتمدعلى:

1- **جانب نظري** يعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بدراسة وتحليل أهم ما ورد في الدراسات والبحوث المحاسبية والجهود العلمية السابقة التي تمت في هذا المجال وذلك بالعودة إلى الدوريات والكتب العربية والأجنبية والتقارير والمؤتمرات والندوات العلمية ذات الصلة بالموضوع، ومن ثم الاستناد إلى نتائج الدراسة والتحليل في استنباط تأثير إدارة الربح المحاسبي على القيم العادلة للاستثمارات المالية.

2- **أما الجانب الثاني** فهو جانب ميداني تحليلي إحصائي، وذلك بهدف التحقق من فروض البحث و استقراء النتائج وتحديد التوصيات، وقد تمثل هذا الجانب بقائمة استبيان موحدة تم توزيعها على مجموعة من مراجعي الحسابات والمحللين الماليين في سوق عمان للأوراق المالية. وبورصة بيروت وعلى المراجعين والمحللين الماليين المعتمدين(شركات الوساطة) لدى مفوضية الاوراق والاسواق المالية السورية.

كما أعتمد البحث على دراسة تطبيقية، من خلال فحص وتحليل البيانات الفعلية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية لعينة من الشركات المساهمة الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، لبيان معرفة مدى قيام هذه الشركات بانتهاج استراتيجية تمهيد الدخل وتأثيرها على التوزيعات النقدية وبالتالي على أسعار أسهم هذه الشركات.

وقد تم استخدام البرنامج الاحصائي (***spss***) لتحليل البيانات، بالاضافة إلى عدد من الاختبارات الإحصائية والوصفية، للإجابة على تساؤلات البحث واستنباط النتائج والحلول اللازمة لأثبات أو رفض الفروض المتعلقة بالبحث. وهذه المقاييس والأختبارات تمثلت فيمايلي:

- مقاييس النزعة المركزية: كالمتوسط الحسابي
- مقاييس التشتت: كالإنحراف المعياري: الذي يمثل إنحراف القيم عن وسطها الحسابي
- معامل الاختلاف(***Coefficient of variation (cov*** باعتباره مقياساً للتشتت، والذي يوضح مدى التفاوت الحاصل في إجابات البنود لفئات العينة

كما اعتمد الباحث في تحليل البيانات واختبار الفرضيات على إختبارات معروفة في الإستدلال الإحصائي (كإختبار التباين الاحادي***ANOVA***)

– **تحليل الإرتباط** لمعرفة مدى وجود علاقات ارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرالتابع وقياس معنوية الارتباط.

– **نموذج الإنحدار الخطي**: الذي يستخدم لتقدير معاملات المتغيرات المستقلة في المعادلة الخطية بغرض تقدير المتغير التابع، ومعرفة اتجاه العلاقة المتوقعة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كلاً على حدى.

- هيكل البحث:

أستخدم الباحث في الأطروحة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، من حيث الانتقال من مقدمات مسلم بها، الى نتائج تنتج عنها بالضرورة، في اتساق منطقي متماسك ومتناسق، بدءاً من عنوانها مروراً بأهميتها وأهدافها ومشكلتها وفروضها وخصوصيتها ومحدداتها وبعد ذلك في فصولها ومباحثها وتحليلاتها وانتهاءً باستنتاجاتها وتوصياتها، مع استخدام البيانات والإحصائيات المتاحة لتأكيد صدق نتائجها.

تقع الأطروحة في **أربعة فصول** رئيسية كما يلي:

الفصل الأول: المناهج المعاصرة لتكوين النظرية المحاسبية

المبحث **الأول:** طبيعة ومفهوم النظرية المحاسبية.

المبحث **الثاني:** دراسة المناهج التقليدية و المعاصرة في الفكر المحاسبي.

المبحث **الثالث:** دور المنهج الايجابي في تفسير الممارسات المحاسبية.

الفصل الثاني: إدارة الأرباح وأثرها على دلالة وعدالة القوائم المالية

المبحث **الأول** : ماهية إدارة الارباح في الفكر المحاسبي(طبيعتها – ودوافعها)

المبحث **الثاني:** آليات وممارسات إدارة الارباح المحاسبية.

المبحث **الثالث:** طرق قياس إدارة الأرباح والآثار السلبية الناتجة عنها.

الفصل الثالث: العلاقة بين إدارة الارباح وآليات حوكمة الشركات والقيمة العادلة للاستثمارات المالية.

المبحث **الأول** : دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

المبحث **الثاني:** تطبيقات منهج القيمة العادلة وأستخداماتها للتلاعب بالأرباح.

المبحث **الثالث:** نماذج لحالات التلاعب بالأرباح في بعض الشركات العالمية.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية والتطبيقية من خلال تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات ، وأخيراً عرض للاستنتاجات التي خلصت اليها الأطروحة التوصيات التي خرجت بها.

Abstract

The first years of the third millennium knew many of the crisis and the financial scandals in some of the great companies , including the gigantic power company Enron and the communication company World Com , and the petrol service company Haliburton . Besides some of the leading European companies like Dutch Retailer A Hold in Holland , and the gigantic food Italian company Parmalat , and the global accounting company Arthur Anderson , etc .

As result share holders in these companies lost billions of dollars , and a lot lost their jobs , and thousands lost their retiring savings . this pushed the American Administration and Congress , in 2002 , to issue Sarbanes-Oxley Act , which imposed a collection of procedures and punishments to make some reforms in the general accounting companies , and to protect the investors as a responding to the financial which reduced the trust of investors in the accounting craft , especially with the involvement of the great auditing companies in these collapses , on the head of them Arthur Anderson company for auditing .

These economical collapses were preceded by many of financial crises which threatened , and destroyed in some cases , the economical and political building of the state , like the Asian crises 1998 and the Mexican crises and the Russian financial crises in the end of the ninetieth and finally , the sequences of the financial crises of 2008 and the resulted failures and enormous bankruptcies , and their direct and indirect results on the financial markets , which guided to reduce the investors trust and the who interested in managing the companies and their financial data , as a result of administrational and financial corruption and need to transparency in the final accountings , which made investors unable to take the right decisions .

These financial and accounting scandals made the international society to lose trust in many of the international auditing and accounting companies owing to the increasing number of the registered companies in the violating record of the auditing companies day after a day . This pushed the AICPA (American Institution of Legal Accouters) to issue a statement about those scandals and their influences upon the profession of auditing and accounting , and to use a method called (reforming comes

from inside) , admitting that the trust in accounting was influenced , and that there were no adherence to the professional morality , which guided to distrust with accounting and auditing, globally .

Especially after knowing that Arther Anderson establishment for auditing misguided the financial society in the Untied State of America and the world by beautification the financial lists of many of the global companies , and by publishing misguided lists to the financial society , though they applied the international standards of accounting .

In the light of this , many questions were made about the credibility of accounting and auditing profession , and the efficacy of the international accounting standards used in preparing the published financial lists for the financial society parties , and the extent of facts that they showed as happened indeed .

So , the accounting thoughts gained a wide interest regarding methods and the moral and behavioral dimensions of the accounting comparing operation and the ways of declaring and choosing the alternative accounting policies and publishing the financial lists , as these had dangerous results on the fair values of the financial investments , thus on the value of the company and its continuity .

From this point , the importance of choosing policies and the alternative accounting methods appeared , and what is called by profits managing , which means a collection of legal and unlegal acts from the administration to impose on the company profits . It is known , in the literatures of the accounting thoughts , that the administration had of the accounting methods what enable it to influence on the published profits , decreasingly or increasingly , through the flexibility of applying the base of the accounting merit , or through many of accounting alternatives which are approved or issued by the international accounting standards , like the international standard No. (2) for stocks , that presented many of accounting and evaluating stocks , and the methods of evaluating the using up installments , etc . This made the administration able to use these alternatives in ways corresponding with approved principals and standards , or by ways violating these standards to achieve their goals and to veil the troth of the business results and the financial position , and showing that in

false way through manipulation with the announced profits in the financial lists .

So , the administration , via choosing these methods and behaviors that suit its goals and does not contradict (apparently) with the approved accounting principals , misguides and manipulates the accounting items in way showing the financial position as natural , and does not move suspects and criticism and questions presented to the administration .

In fact , the administration , through following unstraight methods to achieve special goals and personal benefits , causes misguiding the interested people in abusive way . this does not hurt the company only , but ruins the pillars of the accounting profession , and represents a serious dangerous for the quality of the financial announcing for the companies which their shares are registered in the financial markets , and for the real and fair vales of the financial investments prices .

In the shade of this environment of adulteration and manipulation , the accounting profession and its standards faced a lot of criticism and great relapses , and was not far from the sequences of these crisis . This pushed some of Congressmen and Senators to stop some of these standards (standards of fair value) , even temporarily . There was a need for reaction , that represented , basically , in the direction of impose more rules , controls and legislations to support the regulator rules which were imposed on the companies administrations , and to impose more requirements to ensure the integrity of the financial data and its transparency , and revising the work of accounting profession and auditing , so the share holder ensure that the administration use their money in right way , and achieving an active administrational and financial censorship , and this was called the Corporate Governance . this includes a sum of rules and legal , economical , accounting and financial standards , which were set by the international financial establishments to determine the relation between the administration , from one hand , and the share holders and who have interests from the other hand .